الشريعة وتجارب البشر

التجارب التاريخية للتطبيق الإسلامى

ويقول العلمانيون : إنكم يا دعاة الحل الإسلامى ، وأنصار تطبيق الشريعة ، تدعوننا إلى إسلام مثالى ، لا يوجد إلا فى بطون الكتب نظريات ومبادىء . ولم يطبق فى الواقع إلا فترة قصيرة هى فترة النبوة ، ثم فترة الخلفاء الراشدين .

بل يقول د . فؤاد زكريا : « أما التجارب التاريخية ، فلم تكن إلا سلسلة طويلة من الفشل ، إذ كان الاستبداد هو القاعدة ، والظلم هو أساس العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، والعدل والإحسان والشورى ، وغيرها من مبادىء الشريعة لا تعدو أن تكون كلامًا يقال لتبرير أفعال حاكم يتجاهل كل ما له صلة بهذه المبادىء السامية .

ولا جدال فى أن لجوء أنصار تطبيق الشريعة ، مهما اختلفت آراؤهم فى الأمور التفصيلية ، إلى الاستشهاد الدائم بعهد الخلفاء الراشدين ، وبعمر بن الخطاب بوجه خاص ، هو - فى ذاته - دليل على أنهم لم يجدوا ما يستشهدون به طوال التاريخ التالى ، الذى ظل الحكم فيه يمارس باسم الشريعة ، أى أن التطبيق ، الذى دام ما يقرب من ثلاثة عشر قرنًا ، كان فى واقع الأمر نكرانًا لأصول الشريعة ، وخروجًا عنها .

إن أنصار تطبيق الشريعة يركزون جهدهم ، كما قلنا ، على الاستشهاد بأحداث ووقائع تنتمى إلى عصر الخلفاء الراشدين ، ولا سيما عمر بن الخطاب ، ولكن ألا يعلم هؤلاء الدعاة الأفاضل أن عمر بن الخطاب شخصية فذة فريدة ، ظهرت مرة واحدة ، ولن تتكرر ؟! وإذا كانت تجارب القرون العديدة ، وكذلك تجارب العصر الحاضر ، فقد اخفقت كلها فى الإتيان بحاكم يدانى عمر بن الخطاب ، فلماذا يداعبون أتباعهم بالأمل المستحيل فى عودة عصر عمر بن الخطاب ؟! وإذا كان الخط البيانى للحق والعدل والخير ، قد ازداد هبوطًا على مر التاريخ ، وبلغ الحضيض ، فى التجارب المعاصرة لتطبيق الشريعة ، فعلى أى أساس يأمل هؤلاء فى أن تكون

التجربة المقبلة ، التى يدعون إليها فى مصر ، هى وحدها التجربة التى ستنجح ، فيما أخفقت فيه الأنظمة الإسلامية على مر القرون ؟! » ا . هـ بحروفه .

● **ملاحظتان على التجارب التاريخية للتطبيق الإسلامى :**

وأود أن أبدى - هنا - ملاحظتين أساسيتين :

الأولى : أن ما ذكره د . فؤاد زكريا ، ليس من ابتكاره ولا من إبداع فكره هو ، بل هو ترديد لكلام قاله الكاتب المعروف الأستاذ خالد محمد خالد ، فى أوائل الخمسينات ، وفى كتابه « من هنا نبدأ » . وقد أعلن الأستاذ خالد - بشجاعة لا تتوافر لكثير من الناس - رجوعه عما ذهب إليه من قومية الحكم وعلمانيته ، وبين البواعث ، التى دفعته إلى هذا الاتجاه ، وكتب فى ذلك كتابه « الدولة فى الإسلام » يعلن فيه : أن الإسلام دين ودولة .

● **أغلاط أو مغالطات ثلاث :**

الملاحظة الثانية : أن هذا القول ينطوى على أغلاط أو مغالطات شتى ، نذكر منها ثلاثًا :

(١) أول هذه الأغلاط أو المغالطات ، هو اختزال عهد الراشدين كله إلى عهد عمر وحده ، متجاهلين عهد أبى بكر (رضى الله عنه) ، وما فيه من إنجازات هائلة ، رغم قصره ، حتى قال د . محمد حسين هيكل ، فى كتابه « الصديق أبو بكر » : أليست هذه بعض معجزات التاريخ ؟! فى سنتين وثلاثة أشهر ، تطمئن أمم ثائرة ، وتصبح أمة متحدة قوية ، مرهوبة الكلمة ، عزيزة الجانب ، حتى لتغزو الامبراطوريتين العظيمتين ، اللتين تحكمان العالم ، وتوجهان حضارته ، لتنهض بعبء الحضارة فى العالم قرونًا بعد ذلك .

هذا أمر لم يسجل التاريخ مثله ، فلا عجب أن يقتضى من أبى بكر مجهودًا ، تنوء به العصبة أولو القوة . . وقد تخطى الستين يوم بويع [(١)] . . . » .

ومتجاهلين - كذلك - السنوات الأولى فى عهد عثمان (رضى الله عنه) وما

---

(١) الصديق أبو بكر ، ص ٣٤٥ .

حققت من رخاء ورفاهية فى الداخل ، وفتوحات وانتصارات فى الخارج ، كما يشهد بذلك التاريخ .

ومتجاهلين - كذلك - ما أرساه علىّ (رضى الله عنه ، وكرم الله وجهه) من مبادىء فى سياسة الحكم ، وسياسة المال ، ومعاملة البغاة والخارجين على الإمام ، برغم الصراع ، الذى وقع بينه وبين الأطراف الأخرى .

(٢) والغلط الثانى أو المغالطة الثانية ، هى الادعاء بأن عمر كان فلتة لا تتكرر ، فهو قول يكذبه الواقع التاريخى ، فقد رأينا النموذج العمرى يتكرر فى صور مختلفة ، وفى عصور مختلفة .

رأيناه فى سميه عمر بن عبد العزيز ، الذى أقام العدل ، وأحيا ما مات من سننه ، ورد المظالم ، ومكن لدين الله فى الأرض ، وأعاد الحكم إلى نهج الخلافة الراشدة ، حتى سماه المسلمون « خامس الراشدين » .

ورغم قصر مدته ، استطاع أن يبث الأمن والرخاء والاستقرار فى أنحاء دار الإسلام ، حتى روى البيهقى فى الدلائل عن عمر بن أسيد بن عبد الرحمن بن زيد ابن الخطاب ، قال : « إنما ولى عمر بن عبد العزيز ثلاثين شهرًا ، لا والله ، ما مات ، حتى جعل الرجل يأتينا بالمال العظيم ، فيقول : اجعلوا هذا ، حيث ترون فى الفقراء ، فما يبرح حتى يرجع بماله ، يتذاكر من يضعه فيه ، فلا يجده ، فأغنى الناس عمر » .

رأيناه فى سيرة يزيد بن الوليد ، الذى ثار على ابن عمه الوليد بن يزيد ، لمجونه وانحرافه ، وأراد أن يجدد من سنن الإسلام وعدله ما بلى ، وكان يلقب « الناقص»؛ لأنه نقص من أعطيات الجند ، لتوفير المال للمصارف الأخرى ، وكان هو وابن عبد العزيز أعدل بنى مروان ، ولكن لسوء حظ المسلمين ، وافاه أجله المحتوم بعد ستة أشهر !

رأيناه - بعد ذلك - فى مثل نور الدين محمود الشهيد ، الذى كانوا يشبهونه بالراشدين فى سيرته ، وعدله ، وجهاده للغزاة الصليبيين ، وتصميمه على تطهير المجتمع من الظلم والفساد .

OBEIKAN.COM

رأيناه فى مثل صلاح الدين الأيوبى ، الذى شهد له خصومه قبل أنصاره . شهد له الصليبيون الغربيون ، الذين حاربهم وحاربوه ، كما شهد له المسلمون .

(٣) والغلط الثالث أو المغالطة الثالثة ، أن من الظلم البين لحقائق التاريخ أن نطلق الحكم على جميع خلفاء بنى أمية ، وبنى العباس ، وآل عثمان ، وسلاطين المماليك فى مصر والشام ، وملوك المرابطين ، والموحدين ، وغيرهم فى المغرب ، وسلاطين المغول فى الهند ، وغيرهم : بأنهم كانوا - جميعًا - ظلمة وفجرة ، ومنحرفين عن عدل الإِسلام ، ونهج الإِسلام .

فالواقع أن هذا ليس من الإِنصاف فى شىء ، فقد كان من هؤلاء كثيرون ، اتصفوا بكثير من العدل والفضل وحسن السيرة ، ولا سيما إذا قورنوا بغيرهم من حكام العالم فى زمنهم .

ولكننا كثيرًا ما نأخذ أخبار تاريخنا من مصادر غير موثقة ، وروايات غير ثابتة ، لو عمل فيها مبضع « الجرح والتعديل » ، لم تقم لها قائمة .

فكيف ، وبعض مصادرنا كتب الأدب والأقاصيص ، مثل « الأغانى » للأصفهانى ، الذى سماه أحد إخواننا « النهر المسموم » ؟!

إننى أشبّه الذى يأخذ صورة الحكم أو المجتمع من كتاب مثل « الأغانى » ، بالذى يحكم على المجتمع المصرى كله من خلال « الأفلام » السينمائية المصرية ، التى تمثل شريحة محدودة - جدًا - داخل المجتمع ، وهى ما يسمونه « الوسط الفنى » .

فإذا نظرنا إلى رجل مثل هارون الرشيد ، نجد الإِخباريين والقصاصين صوروه ، وكأنه رجل خلاعة وفجور ، لا علاقة له بالعلم ، ولا بالعمل ، ولا بالعبادة ، ولا بالجهاد ، ولا بالعدل ، ولا بالفضل .

والواقع أن الوقائع الثابتة من سيرة الرجل ، الذى بلغت الحضارة الإِسلامية فى عهده أوجها ، والذى كان يغزو عامًا ، ويحج عامًا ، تكذب هذه الأقاويل المصنوعة ، وقد دافع عنه ابن خلدون فى مقدمته دفاعًا علميًا رصينًا ، يرد به على المتقولين والخراصين ، وإن كانت حياته ، لا تخلو من هنات غفر الله لنا وله .

وإذا نظرنا إلى حاكم مثل معاوية بن أبى سفيان نجده من أعظم حكام العالم ، وأقربهم إلى العدل ، وإنما نزلت مرتبته لمقارنته بمثل عمر بن الخطاب ، وعلى بن أبى طالب ، فى مثاليتهما الرفيعة ، ولأنه انحرف بالحكم عن سنة الخلافة الراشدة ، القائمة على الشورى ، إلى الملك العضوض ، القائم على الوراثة ؛ ولأنه بغى على أمير المؤمنين « على » فى حربه فى صفين . وعواطفنا نحن المسلمين جميعًا مع على ومن معه .

وقد رأينا من الصحابة ، بل من التابعين من يجبهه بمر الحق ، وصريح القول ، فيقابله بالسماحة واللطف ، لا بالخشونة والعنف .

ذكر الحافظ الذهبى فى « سير الأعلام » عن ابن عون قال : كان الرجل يقول لمعاوية : والله لتستقيمن بنا يا معاوية ، أو لنقومنك ، فيقول بماذا : فيقولون : بالخُشُب . فيقول : إذن أستقيم ! « والخُشُب : جمع خشيب ، وهو السيف الصقيل» .

ووجدنا أبا مسلم الخولانى ، يدخل عليه ، فيقول : السلام عليك أيها الأجير ، ويرد عليه مَنْ حول معاوية ، مصححين عبارته : السلام عليك أيها الأمير ، ويصر أبو مسلم على قوله . فيقول معاوية : دعوا أبا مسلم ، فهو أعلم بما يقول . فقال أبو مسلم : أنت أجير المسلمين ، استأجروك على رعاية مصالحهم .

ولكن معاوية - وبنى أمية بصفة عامة- ظلمهم « الأخباريون » [1] من رواة التاريخ الذين حرفوا الوقائع بالهوى ، أو تناقلوها بغير تمحيص ، وبخاصة أن تاريخ بنى أمية لم يكتب إلا بعد أن زالت دولتهم ، وجاء خصومهم من بنى العباس .

وقد رأينا بأعين رءوسنا كيف يكتب المنتصرون تاريخ « العهود البائدة » من قبلهم.

ولو كان معاوية بالسوء ، الذى تصوره بعض الروايات ، ما تنازل له عن الخلافة راضيًا ، رجل مثل الإمام الحسن بن على (رضى الله عنهما) ، حرصًا على وحدة

---

(١) مصطلح أطلقه علماء المسلمين على جامعى الأخبار ، الذين يروون منها ما له سند ، وما ليس له ، وما صح ، وما لم يصح ، دون تمييز .

الكلمة ، وحقن الدماء ، ولهذا سمى المسلمون ذلك العام (عام الجماعة) ، بل جاء فى الحديث الشريف التنويه بموقف الحسن (رضى الله عنه) والثناء عليه ، حيث قال جده ﷺ : « إن ابنى هذا سيد ، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين » رواه البخارى .

وأكثر الذين يتحدثون عن تاريخنا ، وينظرون إليه من وراء منظار أسود ، إنما استقوا أفكارهم الأساسية من خارج حدودنا ، من أساتذتهم المستشرقين ، الذين ينظرون إلى تاريخنا وتراثنا كله من زاوية غربية ، تزدرى كل ما هو شرقى ، ومن ورائها عصبية صليبية كامنة ، تكره كل ما هو إسلامى ، ومن خلال مصلحة استعمارية دافعة ، تسخر العلم للأهواء والمنافع !

هذا شأن المستشرقين مع تراثنا ، إلا من عصم ربك ، وقليل ما هم .

وما أبلغ ما وصفهم به العلامة أبو الحسن الندوى فى مؤتمر « الإسلام والمستشرقون» ، الذى عقد منذ سنوات بالهند : أنهم أشبه شىء بمفتشى القمامة ، لا تقع أعينهم إلا على القاذورات ، وأكبر همهم البحث عنها .

وهكذا رأيناهم مولعين بتتبع العورات ، والبحث عن نقاط الضعف والانحراف ، وإن وهت أسانيدها ، ولم تثبتها الرواية ولا الدراية ، وذلك لإبرازها وتقويتها وتضخيمها ، والنظر إليها من خلال ميكروسكوب مكبر ، يجعل من الحبة قبة ، ومن القط جملاً ، بل من النملة فيلاً !

حتى الرموز المشرقة ، التى أجمع المسلمون فى عصورهم كلها على فضلها وعظمتها ، حاولوا أن يحطموها ، مثل عمر بن عبد العزيز ، الذى اعتبره المسلمون خامس الراشدين ، وشبهوه بجده عمر بن الخطاب .

فقد رأيناه ممن فتحت لهم الصحف أبوابها ليكتب ، يتهمه بسوء الإدارة ، والجهل بالسياسة والاقتصاد ، والتسبب فى خراب الدولة ! هكذا قال أحدهم بكل تبجح[1]، على حين دافع عن طاغية الأمويين الحجاج بن يوسف !

---

(١) هو حسين أحمد أمين فى مقالاته بمجلة « المصور » ، التى تتبنى فى السنوات الأخيرة خط الهجوم على الإسلام وشريعته ودعاته بصراحة .

OBEIKAN.COM

ولو كان المجتمع المسلم بالسوء ، الذى يصور به عهد بنى أمية ، ما استطاع أن يمد شعاع الإسلام إلى تلك آفاق الشاسعة فى آسيا وأفريقية وأوربة ، من الصين شرقًا إلى الأندلس غربًا .

ومن المعلوم أن انحراف حاكم من الحكام فى تلك العصور ، لم يكن ليؤثر فى سير المجتمع كله ، والتأثير فى أعماق الشعب فكرًا وخلقًا وسلوكًا . فلم تكن لدى السلطة أجهزة ولا مؤسسات قادرة على التأثير ، كما فى عصرنا ، الذى تستطيع الدولة بوساطة الأجهزة التربوية والثقافية والإعلامية أن تصنع فكر الشعب وذوقه ، وتوجه مشاعره وسلوكه ، الوجهة التى تريد ، إلى حد كبير .

وقد سئل الداعية الإسلامى الكبير الشيخ محمد الغزالى - رحمه الله - [1] : بم تفسر النكسات ، التى أصابت الأمة الإسلامية ، بدءًا من الخلاف الداخلى بين على ومعاوية ، حتى يومنا هذا ؟

فكان جوابه (رحمة الله عليه وأثابه بقدر ما قدم للإسلام ودعوته) : « أجمع أولو الألباب من عدو وصديق ، على أن الإسلام عقائد وشرائع ، وعبادات ومعاملات ، وأخلاق ونظم ، وتراتيب إدارية وتقاليد اجتماعية . . وأنه يكلف أتباعه بتطويع الشئون العادية لخدمة ذلك كله . .

وكنا فى أثناء دراستنا الإسلامية ، نعرف الفرق بين الإسلام والفكر الإسلامى ، وبين الإسلام والحكم الإسلامى . . الإسلام وحى معصوم ، لا ريب فيه ، أما الفكر الإسلامى ، فهو عمل الفكر البشرى فى فهمه ، والحكم الإسلامى هو عمل السلطة البشرية فى تنفيذه ، وكلاهما لا عصمة له .

وعندما يخطى مفكر ، فإن خطأه لا يبقى طويلاً ، حتى يستدرك عليه مفكر آخر . . وعندما يخطىء حاكم ، فإن زلته لن تطول ، حتى يصوبها ناقد راشد . . والأمة الإسلامية - بفضل الله - لا تجتمع على خطأ ، وجهاز الدعوة بها حساس ، وهو عن طريق التعليم والأمر والنهى ، ينصف الحق . .

---

(١) انتقل إلى رحمة الله تعالى فضيلة الشيخ محمد الغزالى يوم ٢٢ شوّال سنة ١٤١٦ هـ الموافق ١٣ مارس سنة ١٩٩٦ م .

ولما كانت هذه الأمة حاملة الوحى الخاتم ، فإن القدر يؤدبها ، إذا استرخت أو فرطت ، حتى تلزم الصراط المستقيم ، ويتعهدها بالمجددين ، الذين يغارون على حقائق الوحى وسبيل فقهه وأساليب حكمه . . . قال تعالى : ﴿ وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ ﴾ (١) .

ومن هذا التقديم يظهر أنه لا غرابة فى وجود أخطاء فى تاريخنا الثقافى والسياسى ، وإنما الغرابة فى التستر على هذه الأخطاء ، أو الاستحماق فى معالجتها ، والتعفية على آثارها . . .

وجمهور المسلمين يعلم أن سلفنا الأول شغله قتال الاستعمارين الرومانى والمجوسى ، ولعله أشرف قتال عرفته الدنيا ، ولكنه يشعر بغضاضة وألم ، لما أعقب ذلك من قتال داخلى بين المسلمين أنفسهم ، كانت له آثار بعيدة المدى ، على حاضرهم ومستقبلهم .

وجمهور الفقهاء والمؤرخين والدعاة يؤكد أن على بن أبى طالب « الخليفة الرابع » كان إمام حق ، وأن معاوية بن أبى سفيان كان يمثل نفسه وعصبيته ، فى خروجه على « على » . وشاء الله أن يكسب معاوية هذه المعارك ، ومن ثم تحولت الخلافة الراشدة إلى ملك عضوض فى بنى أمية .

ومع أن هذا التحول كان هزيمة للحق ، وضربة موجعة للمثل العليا ، إلا أن من الغلو المرفوض تضخيم نتائجه لما يأتى :

(أ) أن الخلفاء أو الملوك الذين ولوا أمور المسلمين بطريقة غير صحيحة ، أعلنوا أن ولاءهم للإسلام ، وأن التغير فى أشخاص الحاكمين ، لا يعنى التغير فى القوانين أو الأهداف الإسلامية ، ومن أجل ذلك ، استأنفوا الجهاد الخارجى ، كما تركوا للفقهاء حرية الحركة ، ما لم يمسوا سلطانهم فى الزعامة .

(ب) أن العلم الدينى مضى فى طريقه ، يوسع الآفاق ، ويربى الجماهير ، ويقرر الحقائق الإسلامية كلها من الناحية النظرية ، أى أن الإسلام الشعبى مع ازوراره عن السلطة ، بقى قديرًا على الامتداد والتأثير . . .

---

(١) الأعراف : ١٨١ .

OBEIKAN.COM

(جـ) مع أن الدولة كانت عربية ، تتعصب لجنسها ، فإن الجماهير والت تعاليم الإسلام وحدها ، وألقت قيادها فى أغلب العواصم لفقهاء ودعاة مربين من الأعاجم!» ا. هـ [1] .

هذا ما قاله الشيخ ، فأنصف وأجاد ، برغم شدته المعهودة على المنحرفين والطغاة فى القديم والحديث .

والشهيد سيد قطب (رحمه الله) رغم شدته على التاريخ الإسلامى ، بعد عصر الراشدين ، وحملته القاسية على بنى أمية فى كتابه « العدالة الاجتماعية فى الإسلام» لم يسعه إلا أن يعترف بأن الإسلام ظل راسخ البناء ، مرفوع اللواء ، منفردًا بالفتوى والقضاء والتشريع للأمة الإسلامية ، فى كل شئونها ، اثنى عشر قرنًا من الزمان ، وبهذا أنصف الإسلام ، وأنصف التاريخ ، وأنصف نفسه كذلك .

يقول فى آخر كتاب ألفه ، وقد نشر حديثًا « ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م » ، أى بعد استشهاده (رحمه الله) بعشرين عامًا . يقول فى مقدمة كتابه « مقومات التصور الإسلامى » ، وهو الجزء المكمل لخصائص التصور الإسلامى : « وارتفع لواء الإسلام عاليًا ، وظل مرفوعًا أكثر من ألف عام ، بل حوالى مائتين وألف عام ، ممثلاً فى النظام الإسلامى فى ظل الأقطار الإسلامية ، وهو النظام ، الذى يرجع الناس فيه إلى شريعة الله وحدها ، ولا يحكم قضاة هذه الأمة إلا بالشريعة الإسلامية فى كل أمر من أمور الحياة ، ولا يتحاكم الناس إلى غير هذه الشريعة ، فى شأن واحد من شئون المعاش » [2] .

وفى هذا المعنى أنقل هنا كلمة بليغة لأستاذ مغربى ، لا يهتم بالتحيز للتيار الإسلامى ، بل يحسبونه على التيار « اليسارى » ، هو د . محمد عابد الجابرى ، قال :

« أنا لست من رجال القانون ، ولكن اهتمامى بالتراث ، يجعلنى أشعر بالقل والانزعاج ، عندما أسمع من يقول : إن الإسلام أو الشريعة الإسلامية - بالتحديد-

---

(١) من كتابه : « مائة سؤال عن الإسلام » جـ ٢ ص ٣٥٢ - ٣٥٤ ، ط . دار ثابت ، القاهرة .

(٢) مقومات التصور الإسلامى ، ص ٢٦ ، القاهرة ، دار الشروق ، ط . أولى .

لم تطبق منذ عصر الخلفاء الراشدين ، يقلقنى هذا القول بأن شريعة « لم تطبق » طوال أربعة عشر قرنًا الماضية ، ويدفعنى إلى التساؤل : وهل يمكن تطبيقها فى المستقبل . . . ؟ وكيف ؟

إن هذا القول يؤدى إلى عدمية مخيفة . فأين سنضع آلاف عشرات الآلاف من الفقهاء ، الذين عرفهم تاريخ الإسلام ؟! أين سنضع كتب الفقه والاجتهادات والفتاوى ؟!

نعم لقد أغلق باب الاجتهاد - كما يقال - فى القرن الرابع الهجرى ، ولكن هذا الإغلاق للاجتهاد ، لم يمنع الفقهاء من الاجتهاد داخل المذاهب الأربعة ، وداخل الفقه الجعفرى « الشيعى » ، بل أكثر من ذلك لم يمنع ذلك « الإغلاق » قيام فقيه وأصولى عظيم ؛ مثل : ابن حزم ، الذى حرم التقليد ، وأوجب الاجتهاد على كل شخص ، حتى على الرجل العامى ، ومثل الأصولى الكبير أبى إسحاق الشاطبى ، الذى عمل على إعادة تأصيل أصول الفقه ، والتجديد فيه ، وذلك بالمناداة بنقل الاجتهاد من الاجتهاد فى اللفظ وأنواع دلالاته ، وبالقياس والتعليل « قياس الجزء بالجزء » ، نقل الاجتهاد بهذا المعنى ، الذى كان سائدًا قبل ، إلى بنائه على مقاصد الشريعة ، وذلك باستقراء أحكام الشريعة ، وصياغتها فى كليات ، ثم تطبيق هذه الكليات على الجزئيات المستجدة . هذا ليس اجتهادًا فقط ، بل هو دعوة إلى إعادة تأسيس الاجتهاد ، بما يمكن الفقه فى الإسلام من أن يكون مسايرًا للتطور ، وقابلاً للتطبيق فى كل زمان .

على كل حال فأنا مسلم ، ويقلقنى القول إن الإسلام أو الشريعة الإسلامية لم تطبق منذ عهد الراشدين ؛ لأننى فى هذه الحالة أجدنى أتساءل عن حقيقة إسلام أجدادى وأسلافى : ألم يكونوا مسلمين ؟! ألم يطبقوا الشريعة فى عباداتهم وعقود زواجهم وكثير من معاملاتهم ؟!

أعتقد أنه يجب الحرص على النظر إلى التراث ، إلى الشريعة والفقه وغيرهما ، نظرة تاريخية ، وإلا سقطنا فى العدمية . نحن نقول : الإسلام دين ودولة . نعم ، وقد كان ذلك بالفعل . أما إذا قلنا : إن الشريعة لم تطبق منذ الرسول ، أو منذ

الخلفاء الراشدين ، فمعنى ذلك أن الإسلام لم يكن دينًا مطبقًا ، ولا كان دولة طوال أربعة عشر قرنًا . وهذا غير صحيح تاريخيًا ، وغير مقبول منطقيًا . إنه قول يجر إلى عدمية مخيفة ، تتركنا بدون هوية ، بدون تاريخ . وبالتالى بدون حاضر ، وبدون مستقبل . فهل نقبل بهذا ؟! » (١) .

● **تنبيهات فى غاية الأهمية :**

على أن هنا جملة تنبيهات يجب الالتفات إليها هى غاية فى الأهمية :

(١) أن عصرنا يهيىء للحكومة المسلمة من القدرة على التوجيه والتأثير فى حياة الناس ، ومعاونتهم على تغيير ما بأنفسهم فكرًا وخلقًا وسلوكًا ، ما لم يكن عشر معشاره ، مهيئًا للحكام فى القرون الإسلامية السابقة . وذلك عن طريق المؤسسات التعليمية والتربوية ، والأجهزة الثقافية والإعلامية ، التى لها أبلغ الأثر فى توجيه أذواق الناس وميولهم واتجاهاتهم الفكرية والنفسية ، وفرض على الدولة المسلمة أن تستفيد من هذا كله ، لخدمة الرسالة ، التى قامت من أجلها .

(٢) أن عصرنا قد انتهى إليه حصاد تجارب إنسانية من مختلف الأعصار ومختلف البيئات ، تتمثل فى « ضمانات » أساسية لحماية حق الشعوب ضد طغيان الحكام وأهوائهم ؛ مثل المجالس النيابية ، وما لها من حق مراقبة الحكومة ومحاسبتها ، بل إسقاطها ، ومثل الدساتير ، التى تحدد علاقة الحاكم بالمحكوم ، وتصون حريات الأفراد ، وتحد من طغيان السلطات الحاكمة ، ومثل حرية الصحافة ، وتعدد الأحزاب ، وتكوين النقابات ، وحق الإضراب .

ويجب علينا - نحن المسلمين - أن نعض بالنواجذ على هذه الضمانات ، التى كسبتها الإنسانية بالجهاد الطويل مع الفراعنة والجبابرة والطغاة ، وأن نعتبر الحفاظ على هذه الضمانات والمكاسب فرضًا دينيًا ، لا يجوز التفريط فيه ؛ لأن العدل والشورى والنصيحة ، وأداء الأمانات ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، التى أوجبها الإسلام لا تتم إلا بها ، وما لا يتم الواجب إلا به ، فهو واجب .

---

(١) ندوة : « التراث والتحديات المعاصرة » ص ٦٧٠ ، ٦٧١ .

OBEIKAN.COM

(٣) أننا لا ننادى بحكم فرد مثالى فذ ، يكون فى يقين أبى بكر ، أو فى عدل عمر ، أو فى فضل على ، أو زهد عمر بن عبد العزيز ، إنما ننادى بحكم المؤسسات ، التى تقوم على الإسلام تشريعًا وتوجيهًا وتنفيذًا ، وتعتمد على الإسلام عقيدة وفكرًا وخلقًا وقانونًا .

والحاكم أو رئيس الدولة ، أو الإمام فى هذا النظام المنشود ، ليس إلهًا يفعل ما يشاء ، ويحكم ما يريد ، لا يسأل عما يفعل ، ولا يحاسب على ما يقول ، بل هو حاكم مقيد بالدستور ، المستمد أساسًا من القرآن والسنة ، مسئول أمام مجلس الشورى خصوصًا ، وأمام الشعب عمومًا ، بمقتضى واجب النصيحة لأئمة المسلمين ، وفرضية الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

فلا ينبغى التركيز - إذن - على عبقرية فرد موهوب تبعثه العناية الإلهية ، ليملأ الأرض عدلاً ، كما ملئت ظلمًا وجورًا ، أو يجدد للناس دينهم ، الذين انحرفوا عن صراطه فقها أو عملاً .

وقد كتبت بحثًا ضافيًا فى حديث أبى داود ، الذى يرد على كثير من الألسنة والأقلام : « أن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها » وهو حديث صحيح ، ولكن معظم الشراح مالوا إلى أن « من » فى قوله « من يجدد » للمفرد ، وظلوا يبحثون لكل مائة سنة عن مفرد علم ، مشهور بعلمه وعمله وفضله ، ليكون هو مجدد القرن .

والذى انتهيت إليه أن « من » تصلح للجمع ، كما تصلح للمفرد ، بل هى فى الحديث أولى أن يراد بها الجمع ، فليس بالضرورة أن يكون المجدد فردًا واحدًا ، بل قد يكون جماعة لها كيانها الواحد ، أو قد تكون متفرقة فى البلدان . كل واحد فيها قائم على ثغرة يحرسها ، فى ميادين الفكر ، أو العمل ، أو الدعوة ، أو التربية ، أو الجهاد ، أو غيرها .

وبهذا يكون سؤال المسلم : ما دورى فى حركة التجديد ؟ بدل أن يكون كل همه أن يسأل : متى يظهر المجدد ؟؟

● التجارب المعاصرة للتطبيق الإسلامى :

ومن شبهات العلمانيين ، التى تواصوا بإثارتها ، كلما علت أصوات الجماهير مطالبة بالحل الإسلامى ، والعودة إلى الإسلام ، كل الإسلام : الاحتجاج بالتجارب المعاصرة لبعض البلاد ، التى أعلنت « تطبيق الشريعة الإسلامية » ، وما شابها من سوء الفهم أو سوء التطبيق .

فهم يقولون : أى إسلام تريدون ؟ إسلام السودان أم إسلام إيران أم إسلام باكستان أم إسلام السعودية ؟ وقد ينسبون هذه « الإسلامات » إلى رؤساء هذه الأقطار ، فيقولون : إسلام النميرى أم إسلام الخمينى أم إسلام ضياء الحق . . . إلخ؟ وقد يقولون : إسلام رجال الدين ، أم إسلام العساكر أم إسلام الملوك ؟

وشبهتهم هنا تتركز حول أمرين أساسيين :

أولهما : اختلاف صور الإسلام المنشود من بلد لآخر ، ومن فهم لآخر ، فهو ليس فى نظرهم إسلامًا واحدًا ، بل إسلامات متعددة ، الإسلام السنى ، والإسلام الشيعى ، والإسلام الوهابى [1] ، والإسلام المتجدد ، والإسلام المقلد ، و . . .

وثانيهما : التركيز على الأخطاء أو الانحرافات ، التى شابت هذه التجارب كلها ، أو بعضها ، وتحميل هذه الأخطاء على الإسلام نفسه . كأن هذه طبيعة الإسلام ، أو كأنه المسئول ، إذا أساء الناس فهمه ، أو أساءوا تطبيقه ، أو انحرفوا به عن صراطه المستقيم !

وردنا على ذلك من وجهين :

● اختلاف صور التطبيقات الديمقراطية والاشتراكية :

أولاً : أنهم لم يقولوا هذه المقولة لأنفسهم ، حين يدعون إلى الاشتراكية ،

---

(١) من فكر هؤلاء العلمانيين أنهم يعتبرون الدعوة السلفية التى قام بها مجدد الجزيرة ابن عبد الوهاب مذهبًا مستقلاً منفصلاً عن مذهب أهل السنة والجماعة ! والحق أنها ليست أكثر من حركة تجديدية داخل المذهب السنى نفسه ، والوهابية - إن صحت هذه التسمية - ليسوا إلا حنابلة .

OBEIKAN.COM

أو الديمقراطية ، ولم يجعلوا اختلاف المدارس والمذاهب والفلسفات حول الاشتراكية أو الديمقراطية ، مانعًا من المناداة بهذا المبدأ أو ذاك .

فمن المعلوم للدارسين أن الاشتراكية تيارات ومدارس متعددة ، يناقض بعضها بعضًا ، من مثالية إلى علمية ، ومن إصلاحية إلى ثورية . . . إلخ .

وحتى المدرسة الواحدة مثل الماركسية ، التى يتبناها أمثال د . فؤاد زكريا ، ليست تجربة واحدة من الناحية العملية ، ولا تيارًا واحدًا من الناحية النظرية .

ولا بأس أن أقتبس هنا بعض ما كتبته عن خصيصة « الوضوح » من كتابى «الخصائص العامة للإسلام » ردًا على المشوشين والمشككين :

« ومن العجيب أن الذين يحاولون التنقص من هذه الخصيصة من خصائص الإسلام ، بالتهويل والتضخيم فى أمر الاختلاف ، الذى حدث فى تاريخ المسلمين، وإلصاق كل فئة شاذة مارقة بصميم الأمة المسلمة . هؤلاء يتعامون عن الغموض البين ، والاختلاف البارز ، الذى يراه ويلمسه كل دارس للأيديولوجيات الوضعية المعاصرة ، التى أصبحت « أصنام » هذا العصر ، وغدا هؤلاء وأمثالهم من الكتاب ، الكهنة الجدد لهذه الأوثان .

إن هذه الأيديولوجيات الحديثة البراقة ، تفتقر إلى مجرد تعريف دقيق ، أو كما يقول المناطقة : جامع مانع - يحدد مدلولها ، ويوضح طبيعتها ومفاهيمها الأساسية . فإن هذا التعريف المجرد مفقود ، ولهذا يختلفون حولها فى كل شىء ، حتى فى معناها : ما هو ؟

خذ مثلاً : الديمقراطية :

فنحن لا نكاد نجد فى القرن العشرين أيديولوجية اجتماعية ، ولا تنظيمية سياسية ، من الليبرالية ، إلى الاشتراكية ، إلى الشيوعية ، أو حتى الفاشيستية أو النازية ، إلا وتدعى كل منها أنها هى « الديمقراطية » الحقة . وأن ما عداها ديمقراطية زائفة ، وبات الناس حائرين ، أى هذه الديمقراطيات هو الأصيل ، وأيها الدعى ؟!

ولا يخرج من هذا الغموض ، وهذه البلبلة ، الاحتكام إلى معايير خلقية أو روحية ؛ لأن الجميع يدعون الحرص على الحرية والمساواة وكرامة الإنسان .

ولا الاحتكام إلى « معايير اجتماعية وضعية » ؛ لأن كل فئة ستقدم لنفسها معيارًا تبرز به منهجها وأسلوبها . فمفكرو الديمقراطية الغربية يعتمدون المعيار السياسى ، ويميزون ديمقراطيتهم بالحرية السياسية . على حين يعتمد الماركسيون المعيار الاقتصادى ، فيميزون ديمقراطيتهم بالحرية الاجتماعية والاقتصادية .

ويتحدى الصينيون المعيارين - معًا - خلال ما يسمونه « الديمقراطية الجديدة » .

ويتحداها - أيضًا - الثوريون الآسيويون والأفريقيون ، من خلال ما يدعونه «الديمقراطية الاشتراكية » [١] .

بل وجدنا من يجمع بين الضدين ، خلال ما يسمونه « الدكتاتورية الديمقراطية»[٢].

وخذ مثلاً آخر : الاشتراكية ، التى فتن بها الكثيرون من قومنا ، وباتوا يدعون إليها باللسان والقلم . . . ما هى الاشتراكية ، ما مدلولها ؟ ما أهدافها ؟ ما أصولها؟ وما مصادرها ؟

إنك تبحث عن جواب لهذه الأسئلة ، فلا تجد إلا الغموض والاختلاف البين حولها ، بين مؤسسيها ودعاتها .

يقول الأستاذ ثاونى : إن الاشتراكية ، كغيرها من التعبيرات المختلفة للقوى السياسية المركبة ، كلمة لا تختلف فى مدلولها من جيل إلى جيل فحسب ، بل من حقبة إلى حقبة [٣] .

ويؤكد الأستاذ كول ، التناقض فى فهم العقيدة الاشتراكية بين بلد وآخر ، وبين جيل وما بعده ، ويزيد عليه فيقول : « ولم يكن التباين فى العقيدة نتيجة اختلاف

---

(١) الإسلام وتحديات العصر ، ص ١٢٩ ، ١٣٠ ، ط . ثانية .
(٢) القومية والمذاهب السياسية ، ص ٣١٧ .
(٣) الاشتراكية والقومية ، للدكتور يوسف عز الدين ، ص ٧٤ .

OBEIKAN.COM

الزمن فحسب ، بل كان هناك تناقض بين الصور المختلفة ، التى وجدت فى عصر واحد » [١] .

ونقرأ فى كتاب « هذه هى الاشتراكية » للكاتبين الفرنسيين « جورج بورجان ، وبيار رامبير » هذه العبارات نقلاً عن « مكسيم لوروا » فى كتابه « رادة الاشتراكية الفرنسية » يقول : « لا شك فى أن هناك اشتراكيات متعددة ، فاشتراكية بابون ، تختلف أكبر الاختلاف عن اشتراكية برودون ، واشتراكيتا سان سيمون وبرودون ، تتميزان عن اشتراكية بلانكى . وهذه كلها لا تتمشى مع أفكار لويس بلان ، وكابيه وفوربيه ، وبيكور . وإنك لا تجد داخل كل فرقة أو شعبة إلا خصومات عنيفة ، تحفل بالأسى والمرارة [٢] !

ومعلوم أن هذه الاشتراكيات كلها غير اشتراكية « كارل ماركس » ، الذى يصف كل هذه الاشتراكيات وما ماثلها بأنها « خيالية » ، ويختص مذهبه وحده باسم «الاشتراكية العلمية » .

وبرغم قرب العهد بماركس « المتوفى ١٨٨٢ م » ، وخلفائه : إنجلز «١٨٨٦» ولينين « ١٩٢٤» مؤسس الدولة الاشتراكية الماركسية الأولى ، نرى الهوة تتسع بين تجربتين رئيسيتين فى روسيا والصين . ينتسب كل منهما إلى ماركس ذاته .

وليس أفضل من أن نستشهد هنا بقول لأحد الماركسيين المعروفين ، وهو مكسيم رودنسون ، الكاتب اليهودى الفرنسى اليسارى ، الذى يقول :

« الحقيقة أن هناك « ماركسيات » كثيرة بالعشرات والمئات ؛ ولقد قال ماركس أشياء كثيرة ، ومن اليسير أن نجد فى تراثه ، ما نبرر به أية فكرة !! إن هذا التراث كالكتاب المقدس « أسفار التوراة ، والأناجيل وملحقاتها » ، حتى الشيطان ، يستطيع أن يجد فيه نصوصًا ، تؤيد ضلالته !! » [٣] .

---

(١) الاشتراكية والقومية ، للدكتور يوسف عز الدين ، ص ٧٤ .

(٢) هذه هى الاشتراكية ، ترجمة محمد عيتانى ، بيروت ، ص ١٢ .

(٣) الإسلام والرأسمالية ، ص ٢٤ .

OBEIKAN.COM

ثانيًا : أننا لا ندعو إلى إسلام مقيد بشخص أو ببلد أو بعهد معين ، إنما ندعو إلى الإسلام المطلق ، إسلام القرآن والسنة ، إسلام الصحابة ومن تبعهم بإحسان ، إسلام له أصوله ومصادره الواضحة المتميزة . وقد ذكرنا فى بيان مفهوم الإسلام المعالم الأساسية للإسلام ، كما يفهمه ويدعو إليه تيار « الوسطية الإسلامية » فليرجع إليه . أما أخطاء التطبيق ، بل انحرافاته ، فيتحملها أصحابها ، والإسلام برىء منها .

نحن لا نتبنى تجربة بعينها من هذه التجارب ، فكل واحدة منها لها وعليها ، لها أخطاؤها ولها انحرافاتها ، ننكر أخطاءها ، ونبرأ من انحرافاتها ، وما كان عن اجتهاد ، نقدره ؛ لأن الإسلام يسمح بحرية الخطأ ، والإسلام العظيم لا يضره خطأ المخطئين ، ولا انحراف المنحرفين .

● تناقض العلمانيين والماركسيين :

على أن العلمانيين والماركسيين يتعاملون بمنطقين مختلفين : منطق مع الإسلاميين ، ومنطق مع أنفسهم .

فهم مع الإسلاميين ، يحملون الإسلام كل الأخطاء والانحرافات فى التاريخ ، وكل الأخطاء والانحرافات فى التطبيق المعاصر . فالإسلام - عندهم - هو مجموع الانحرافات القديمة والجديدة معًا . ولا يقولون يومًا : إن الإسلام شىء ، والتطبيق شىء آخر ، وأن المسئولية مسئولية المسلمين ، وليست مسئولية الإسلام نفسه .

على حين نراهم مع المذاهب الأخرى يفرقون بين صلاحية المبدأ فى ذاته ، وبين سوء التطبيق له .

أجل نراهم إذا دعوا إلى الإشتراكية الماركسية مثلاً ، يبرأون من الشوائب والانحرافات ، التى صاحبت تطبيقاتها المختلفة ، من عدوان على الحقوق ، ووأد للحريات ، وانتهاك للحرمات ، وإهدار لكرامة الإنسان ، وقتل للديمقراطية ، وتصفية طبقة لتحل محلها طبقة جديدة . . .

وكذلك الذين يدعون إلى الديمقراطية ، لا يحملونها مسئولية ما يشوبها من انحرافات وتحريفات ، حتى ارتكبت باسمها عظائم ، وحتى قال رئيس مصرى : إن

OBEIKAN.COM

الديمقراطية لها أنياب ومخالب ، وأنها أشرس من الديكتاتورية ! وكم زورت باسمها انتخابات واستفتاءات ، كانت نتيجتها التسعات الخمس ٩٩,٩٩٩ !! .

فضلاً عن شكوى كثير من الغربيين فى بلاد الديمقراطية الأم ، من زيف الديمقراطية ، التى توجهها قوى ظاهرة وخفية لمصالح فئات معينة .

ود . فؤاد زكريا مثل لهؤلاء الذين أشرت إليهم ، فهو أستاذ فى الفلسفة والمنطق ، ولكنه يخون الفلسفة والمنطق ، حين يتحدث عن الإسلام وشريعته وتاريخه ودعاته .

ولا أدرى لماذا يتعامل د . زكريا بمنطقين ، ويكيل بكيلين ، شأن الذين سماهم القرآن « المطففين » ؟!

فهو يلتمس الأعذار من هنا وهناك لفشل التجارب الديمقراطية والاشتراكية فى عالمنا العربى ، وفى مصر خاصة ، فهو يعتذر للديمقراطية الليبرالية فى مصر : أنها لم تستمر أكثر من ثلاثين سنة « من ١٩٢٣ - ١٩٥٢» ، ويحاسب تجربة باكستان على بضع سنين ، وتجربة السودان على سنة أو سنتين !!

ويعتذر للاشتراكية فى مصر بقصر المدة - أيضًا - فيقول : « وخلال هذه الفترة القصيرة ، لم تكن هناك جدية كافية فى التطبيق » ، ويكفى أنها كانت **اشتراكية بغير اشتراكيين** ، وأن المكلفين بحراسة التجربة ورعايتها ، كانوا - فى معظم الأحيان - يختارون على أسس شخصية تضمن ولاءهم للحاكم ، لا على أساس إيمانهم بالمبدأ نفسه ، واستعدادهم للتضحية فى سبيله « ص ١٧١» .

فيا عجبًا ! لماذا لا يحكم هذا المنطق نفسه ، ويقال هذا الكلام ذاته فى مثل تجربة ضياء الحق فى باكستان ، أو النميرى فى السودان ؟! لماذا لا يقال إن التجربة تنقصها الجدية الكافية ؟!

ويكفى لذلك أنها تجربة إسلامية بغير إسلاميين !!

فأكبر الجماعات الإسلامية فى باكستان ، ليست هى التى تقود وتحرس التجربة ، والإخوان المسلمون فى السودان ، لم يكونوا هم المكلفين بحراسة التجربة ورعايتها، وإنما اختار النميرى من اختاره لذلك على أسس شخصية ، تضمن الولاء له .

صحيح أنهم رحبوا بالتجربة وساندوها ؛ لأنهم لم يكن يسعهم غير ذلك ، وإلا لاتهموا بأنهم لا يهمهم أن يحكم الإسلام ، إنما يهمهم أن يكونوا هم الحكام ، وبهذا يتهمون دائمًا ! وقد أمروا أن يحكموا بالظاهر ، والله يتولى السرائر ، فعليهم أن يمنحوا الرجل فرصة ، يظهر فيها ما أعلن من صدق التوجه إلى الإسلام ، وهكذا كان موقف كل علماء المسلمين ودعاتهم .

ولكن لما بدأ الرجل يطغى ويتنكر للإسلام الحق ، سرعان ما انقلبوا عليه ، ووقفوا فى وجهه ، وتعرضوا لأذاه ، وأعلنت الحرب عليهم من قبله ، وزج بقادتهم فى السجون بين عشية وضحاها .

ومن عجيب أمر العلمانيين وتناقضهم الفاضح ، أنهم يلصقون بالإسلام انحراف كل منحرف من الحاكمين باسمه ، على حين لا ينسبون إلى الإسلام عدل العادلين منهم ، ولو أنصفوا لبرأوا الإسلام من ظلم الظالمين ، ونسبوا إليه صلاح الصالحين، فهو الذى رباهم وصنعهم كما قيل لعمر بن عبد العزيز : جزاك الله عن الإسلام خيرًا يا أمير المؤمنين ! فأجاب : بل جزى الله الإسلام عنى خيرًا !

وفى هذا يقول الأخ الكاتب التونسى [1] الفاضل الأستاذ « منير شفيق » فى رده على أطروحات العلمانيين وبيان استعمالهم للحجة ونقيضها :

« فتراهم حين يواجهون قيادات إسلامية فذة فى عدالتها واستقامتها وحسن قيادتها لشئون الأمة ، يرجعون فضائلها لا إلى الإسلام ، الذى تربت فى كنفه ، وتعلمت من مدرسته ، ونهلت من نبعه ، فاكتسبت كل مزاياها بسبب اهتدائها بهديه . ولهذا يعيدون - على سبيل المثال - فضائل أبى بكر الصديق ، وعمر بن الخطاب ، وعلى ابن أبى طالب (رضى الله عنهم) ، إلى عبقريتهم ، حتى يكاد يمحى فضل الإسلام على ما اتصفوا به من تقوى وعدل واستقامة وحسن اجتهاد . فلا يقال عند الحديث عن النماذج المشرقة - وما أكثرها فى التاريخ الإسلامى - هذا هو الإسلام ، وإنما يقال هذا هو الإسلام ، حيثما وقع ظلم ، أو وهن ، أو انحراف ، أو فسق .

---

(١) الكاتب يقيم فى تونس فقط ، ولكنه فلسطينى الجنسية ، كما عرفت وحسبنا أنه مسلم، وكفى .

« وهكذا يُنطح الإِسلام بمن انحرف من أهله ، وينطح بمن استقام منهم ، فحالة الانحراف مسئولية الإِسلام ، بل هى هو ! أما الحالة الرائعة الفذة ، فلا علاقة له بها ، إنها مسئولية الأفراد بسبب مواهبهم وعبقرياتهم ! وإذا ذهب الأمر بهذا المنطق حتى منتهاه ، فيصبح الحاكم شارب الخمر والزانى ، وقاتل النفس ، بلا حق ، هو النموذج الإِسلامى ، بينما الحاكم الذى عدل واستقام ، أو أقام الحد على شارب الخمر والزانى ، وقاتل النفس ، بحق ، جاء بذلك كله من عنده ، ولا علاقة للإِسلام به . فهل - بعد هذا كله - مَنْ لا يلاحظ كيف تستخدم الحجة ونقيضها فى محاربة الإِسلام وأهله » [1] ؟!

* * *

(١) من كتاب « ردود على أطروحات علمانية » ، للأستاذ منير شفيق .

OBEIKAN.COM